المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 29, SEPTEMBRE 2026
REMEJE
المجلد 2، العدد 29، شتنبر 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي: بين المبادئ الأخلاقية وضمانات المحاكمة العادلة

Judiciary in the Age of Artificial Intelligence: Between Ethical Principles and Fair Trial Guarantees

احمد ابراهيمي

دكتور في القانون العام

أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي

Ahmed Ibrahimi

Doctor of Public Law

Visiting Professor at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences – Souissi.

ملخص:

يتناول المقال أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة العدالة من خلال تسريع الإجراءات القضائية وتحليل المعطيات القانونية وتحسين النجاعة القضائية. كما يبرز أهمية احترام المبادئ الأخلاقية عند توظيف الأنظمة الذكية، خاصة حماية حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة ومنع التحيز الخوارزمي. مع التأكيد على أن العدالة ليست مجرد معالجة تقنية للبيانات، بل وظيفة إنسانية تقوم على التقدير القضائي والإنصاف. لذلك، يظل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقاضي وليس بديلاً عنه، حفاظًا على ضمانات المحاكمة العادلة والبعد الإنساني للقضاء. مع ضرورة وضع إطار قانوني وتقني متكامل لضمان عدالة رقمية آمنة وفعالة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العدالة الذكية، المحاكمة العادلة، حقوق الإنسان.

Abstract:

The article examines the impact of artificial intelligence on the development of the justice by through accelerating judicial procedures, analyzing legal data, and improving judicial efficiency. It also highlights the importance of respecting ethical principles when using intelligent systems, particularly the protection of human rights, transparency, accountability, and the prevention of algorithmic bias. The argues emphasizes that justice is not merely a technical processing of data, but a human function based on judicial discretion and fairness. Therefore, artificial intelligence should remain a supportive tool for judges rather than a substitute for them, in order to preserve the guarantees of a fair trial and the

human dimension of justice. The article also stresses the need for a comprehensive legal and technical framework to ensure a secure and effective digital justice system.

Keywords: Artificial Intelligence, Smart Justice, Fair Trial, Human Rights.

مقدمة:

أفرزت الثورة الرقمية والتطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحولات عميقة مست مختلف مناحي الحياة، وأعادت تشكيل العديد من المفاهيم التقليدية التي كانت تؤطر النظم القانونية والإدارية والقضائية. ولم تعد التطبيقات التقنية الحديثة مجرد وسائل مساعدة، بل أصبحت ركيزة أساسية في تدبير المرافق العمومية وتطوير الخدمات، بما في ذلك مرفق العدالة الذي يشهد بدوره انتقالا تدريجيا نحو الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

ويعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهر هذه الثورة التقنية، باعتباره فرعا من فروع علوم الحاسوب يهتم بتصميم أنظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، كالتعلم والاستنتاج واتخاذ القرار. وقد عرفه «**Grewal**» بأنه نظام محاكاة ميكانيكي يقوم على تجميع المعارف والبيانات وتحليلها بهدف إنتاج حلول ذكية قابلة للتطبيق في مختلف المجالات[1]. ومن ثم، فالذكاء الاصطناعي يمثل منظومة تقنية متكاملة تسعى إلى تطوير نماذج قادرة على معالجة المشكلات بطريقة تحاكي التفكير الإنساني.

وقد أدى التوسع في استخدام التقنيات الذكية إلى إعادة تصور الوظائف التقليدية للعديد من المؤسسات، بما فيها المؤسسة القضائية، حيث انتقل الاهتمام من مجرد رقمنة الإجراءات القضائية إلى التفكير في بناء «**عدالة ذكية**» تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تدبير القضايا وتحليل المعطيات القانونية والمساهمة في دعم اتخاذ القرار القضائي.

وفي هذا السياق، ظهرت أنظمة المحاكم الإلكترونية كمرحلة أولى في مسار التحول الرقمي للعدالة، من خلال توفير خدمات إلكترونية مرتبطة بتسجيل الدعاوى، وتبادل المذكرات، وإصدار الأحكام، وتبليغ الإجراءات. غير أن التطور التقني المتسارع أفرز مفهوما أكثر تقدما يتمثل في «**التقاضي الذكي**»، الذي يقوم على إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل العملية القضائية، بهدف الرفع من النجاعة القضائية وتحقيق السرعة والدقة في البت في النزاعات.

وتبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي بالنظر إلى قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية، واستخلاص الأنماط والاجتهادات القضائية، والمساهمة في دعم القضاة أثناء إصدار الأحكام، فضلا عن توظيفه في مجالات البحث القانوني، والاستشارات القضائية، والتنبؤ بمآلات بعض القضايا. كما أصبح لهذه التقنيات دور متزايد في تعزيز فعالية العدالة الجنائية من خلال المساعدة في تتبع الجرائم وتحليل الأدلة الرقمية وتدبير المخاطر الإجرامية.

[1]- Grewal, B. S. Artificial Intelligence and Intelligent Systems, Khanna Publishers, 2020, p 33.

ورغم المزايا التي توفرها العدالة الذكية، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يثير إشكالات قانونية وأخلاقية معقدة، ترتبط أساسا بحماية حقوق الإنسان[1]، وضمان الشفافية، ومنع التحيز الخوارزمي، وصيانة الحق في المحاكمة العادلة. فالقضاء لا يقوم فقط على المعالجة التقنية للمعطيات، بل يستند كذلك إلى قيم العدالة والإنصاف والتقدير الإنساني للوقائع والظروف[2].

إن الوظيفة القضائية بطبيعتها ليست مجرد عملية تقنية جامدة تقوم على التطبيق الحرفي للنصوص القانونية، وإنما تعد وظيفة إنسانية وأخلاقية مركبة تستند إلى سلطة القاضي التقديرية في فهم الوقائع وتكييفها القانوني بما يحقق العدالة والإنصاف. فالقاضي لا يقتصر دوره على استحضار القاعدة القانونية وتطبيقها بصورة آلية، بل يتجاوز ذلك إلى التعمق في حيثيات كل نازلة وظروفها الخاصة، واستيعاب أبعادها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والإنسانية، باعتبار أن كل قضية تتميز بخصوصيتها الواقعية والقانونية التي قد تجعلها تختلف عن غيرها، حتى وإن تشابهت الوقائع أو الأوصاف القانونية الظاهرة.

ومن هذا المنطلق، يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة تخوله الموازنة بين مختلف عناصر الدعوى، وتقدير وسائل الإثبات، وفحص الوقائع والملابسات المحيطة بالفعل أو النزاع، مع مراعاة شخصية المتهم أو أطراف الخصومة، ومدى خطورة الفعل المرتكب، والظروف المشددة أو المخففة، والدوافع النفسية والاجتماعية التي قد تكون وراء السلوك موضوع المتابعة أو النزاع. كما يراعي القاضي عند إصداره للحكم الآثار القانونية والاجتماعية والإنسانية المترتبة عن قراره القضائي، بما يضمن تحقيق التوازن بين التطبيق السليم للقانون ومتطلبات العدالة الواقعية.

فالعدالة في جوهرها لا تقوم فقط على المنطق الصوري أو المعالجة الحسابية للمعطيات، وإنما تستند كذلك إلى الحس الإنساني والاقتناع الوجداني للقاضي عند تكوين عقيدته القضائية، وهو ما يجعل الوظيفة القضائية تتجاوز البعد التقني البحت إلى بعد قيمي وأخلاقي يرتبط بحماية الكرامة الإنسانية وتحقيق الإنصاف بين الخصوم. ولذلك، فإن القاضي أثناء ممارسته لمهامه لا يتعامل مع ملفات أو أرقام مجردة، بل مع أوضاع إنسانية معقدة قد تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية، الأمر الذي يفرض قدرا كبيرا من المرونة والتقدير الشخصي في فهم الوقائع وتكييفها.

وفي هذا السياق، يثار نقاش واسع بشأن حدود إمكانية الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية، خاصة مع التطور المتسارع للخوارزميات الذكية وقدرتها على تحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية والتنبؤ بمآلات بعض القضايا. ورغم ما توفره هذه التقنيات من مزايا على مستوى السرعة والدقة وتبسيط الإجراءات، فإنه يصعب التسليم بإمكانية إحلال الذكاء الاصطناعي محل القاضي البشري بشكل كامل، لأن الخوارزميات، مهما بلغت درجة تطورها، تظل عاجزة عن استيعاب التعقيد الإنساني للقضايا وعن إدراك القيم المعنوية والأخلاقية التي تشكل جوهر العدالة.

---

[1] – المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، فبراير 2024، الرباط، ص 82 – 83.

[2] -Adnani Elmehdi et Haouani Amine, L'intelligence Artificielle au Maroc: entre éthique et règlementation, Revue Internationale de la Recherche Scientifique, Vol. 2, N°. 3, Juin 2024, p 1235.

فالذكاء الاصطناعي يعتمد أساسا على تحليل البيانات والأنماط السابقة واستخلاص النتائج بناء على معادلات وخوارزميات مبرمجة سلفا، في حين أن العمل القضائي يقوم على التقدير الإنساني للوقائع، وعلى المرونة في التفسير والتكييف، ومراعاة خصوصية كل حالة على حدة. كما أن الخوارزميات لا تستطيع إدراك المشاعر الإنسانية أو فهم الأبعاد النفسية والاجتماعية العميقة للنزاعات، ولا يمكنها ممارسة السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي عند الموازنة بين النص القانوني وروح العدالة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية قد يؤدي إلى إضعاف الدور الانشائي للقاضي، وتحويل العدالة إلى عملية تقنية قائمة على التوقعات الإحصائية والمعالجة الآلية للبيانات، وهو ما قد يهدد مبدأ تفريد الأحكام القضائية ويؤدي إلى تكريس نوع من «العدالة النمطية» التي لا تراعي الفوارق الدقيقة بين القضايا والأشخاص. لذلك، يظل التدخل البشري داخل المنظومة القضائية أمرا ضروريا لا غنى عنه، باعتبار أن العدالة الحقيقية لا تتحقق فقط بتطبيق القانون، وإنما كذلك باستحضار البعد الإنساني والأخلاقي الذي يشكل أساس الوظيفة القضائية وجوهرها[1].

ومن هذا المنطلق، تثار إشكالية مركزية مفادها: إلى أي حد يمكن للأنظمة القضائية الذكية أن تسهم في تعزيز فعالية العدالة دون المساس بالضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة؟ وما هي المعايير الأخلاقية الواجب احترامها عند توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم تناول الموضوع من خلال محورين أساسيين: الذكاء الاصطناعي ونطاق تطبيقه في منظومة العدالة (**المبحث الأول**)، آليات إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي في ضوء التجارب المقارنة (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في منظومة العدالة

أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل أحد أهم الأدوات الحديثة الداعمة لتطوير الأنظمة القضائية، لما يوفره من إمكانات متقدمة في معالجة البيانات وتحليل السوابق القضائية وتبسيط الإجراءات. غير أن توظيف هذه التكنولوجيا داخل منظومة العدالة يقتضي احترام مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية (**المطلب الأول**)، وتضمن احترام مبادئ المحاكمة العادلة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: المبادئ الأخلاقية للتقاضي الذكي

يفرض إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي[2] ضرورة التقيد بجملة من المبادئ الأخلاقية التي تشكل الإطار المرجعي لاستخدام هذه التكنولوجيا في العدالة. وفي هذا السياق، تكتسي التجربة الأوروبية أهمية خاصة، لاسيما بعد اعتماد المجلس الأوروبي سنة 2018 «**الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية**»، الذي تضمن

[1] – التركي باهي، السلطة التقديرية للقاضي دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، مجلة المعيار، العدد 2، 2026، ص 1.

[2] – للمزيد من التوسع، انظر، احمد ابراهيمي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 180، يناير – فبراير 2025، ص 234 – 235.

مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: احترام حقوق الإنسان (**أولا**)، والشفافية (**ثانيا**)، والموثوقية والسلامة (**ثالثا**)، والمساءلة والمسؤولية (**رابعا**).

أولا: احترام حقوق الإنسان

رغم ما تتيحه تطبيقات الذكاء الاصطناعي من إمكانات هائلة لتطوير الخدمات القضائية وتعزيز النجاعة، فإنها تثير في المقابل مخاطر تتعلق بحماية الخصوصية والمعطيات الشخصية والحريات الأساسية. فخوارزميات الذكاء الاصطناعي تعتمد على معالجة كميات ضخمة من البيانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك الحق في الحياة الخاصة إذا لم يتم تأطير هذه العمليات بضمانات قانونية صارمة[1].

وقد حرص المشرع المغربي على تكريس حماية الحق في الخصوصية من خلال الفصل 24 من دستور[2] 2011، الذي ينص على حماية الحياة الخاصة للأفراد، إضافة إلى القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[3] والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني[4].

ومن ثم، فإن أي توظيف للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يجب أن يتم في إطار احترام حقوق الإنسان، مع اعتماد مقاربة حقوقية تضمن حماية البيانات الشخصية، وتعزز آليات الانتصاف القضائي وغير القضائي في مواجهة أي استعمال تعسفي للتكنولوجيا.

ثانيا: مبدأ الشفافية

تعد الشفافية من أهم الضمانات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي[5] في القضاء، إذ يتعين أن تكون الخوارزميات المستخدمة قابلة للفهم والتفسير، بما يسمح للمتقاضين بمعرفة الأسس التي بنيت عليها القرارات القضائية.

ويقصد بالشفافية الخوارزمية إمكانية تتبع مراحل اتخاذ القرار وفهم المعايير المعتمدة في معالجة البيانات، مع تمكين الأطراف من مناقشة مخرجات الخوارزمية والطعن فيها عند الاقتضاء. كما يقتضي هذا المبدأ ضرورة توفير حد أدنى من القابلية للتفسير فيما يتعلق بآليات عمل الأنظمة الذكية، حفاظا على الثقة في العدالة.

---

[1]- Manal Badil, dispositif juridique et institutionnel en matière de lutte contre la cybercriminalité au Maroc, défis et perspectives, 1ère édition 2022, p 150.

[2]- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، ص 3600.

[3]- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 المؤرخ في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711، بتاريخ 23 فبراير 2009، ص 552.

[4]- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 المؤرخ في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6904، بتاريخ 30 يوليو 2020، ص 4160.

[5] احمد ابراهيمي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 243.

وفي هذا الإطار، أكدت لجنة CERNA الفرنسية سنة 2017 على أن قابلية الخوارزميات للتفسير تمثل شرطا أساسيا لاكتساب ثقة المستخدمين وضمان مشروعية استعمالها.

ثالثا: الموثوقية والسلامة

يفترض في أنظمة الذكاء الاصطناعي أن تكون آمنة وموثوقة، بما يضمن عدم إلحاق الضرر بالأفراد أو المجتمع. فالعدالة الذكية لا يمكن أن تقوم على أنظمة معرضة للأخطاء التقنية أو الاختراقات المعلوماتية أو التحيزات غير المشروعة.

ويقتضي هذا المبدأ إخضاع الأنظمة الذكية لآليات دقيقة للمراقبة والتقييم المستمر، مع اعتماد معايير صارمة للأمن السيبراني وحماية المعطيات القضائية، بالنظر إلى حساسية المعلومات التي تتعامل معها المؤسسات القضائية.

رابعا: المساءلة والمسؤولية

يفرض استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة تحديد المسؤوليات القانونية والأخلاقية المترتبة عن القرارات الصادرة بمساعدة الأنظمة الذكية. فالمطورون والمبرمجون والجهات المشرفة على تشغيل هذه الأنظمة يظلون مسؤولين عن الأضرار أو الانتهاكات التي قد تنتج عن سوء استخدام التكنولوجيا أو خللها[1].

كما يقتضي هذا المبدأ الإبقاء على الإشراف البشري على مختلف مراحل عمل الأنظمة الذكية، بما يضمن عدم تحول الخوارزميات إلى سلطة مستقلة عن الرقابة القضائية والإنسانية.

المطلب الثاني: التقاضي الذكي وضمانات المحاكمة العادلة

يشكل الحق في المحاكمة العادلة أحد أهم المبادئ الأساسية التي كرستها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[2]، لاسيما المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تنص على ضمان حق كل شخص في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة.

غير أن الاعتماد المتزايد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يثير تخوفات جدية بشأن مدى احترام هذه الضمانات، خاصة في ظل ما قد تشهده الأنظمة الذكية من تحيزات خوارزمية[3] ناتجة عن طبيعة البيانات التي يتم تدريبها عليها.

فإذا كانت العدالة التنبؤية قادرة على تحليل السوابق القضائية والتنبؤ بمآلات النزاعات[1]، فإنها قد تؤدي في المقابل إلى تكريس أنماط تمييزية قائمة مسبقا داخل النظام القضائي، بما يمس بمبدأ المساواة أمام القانون.

---

[1]– أسماء حسن عامر، إشكالية قيام المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات الذكية، مجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد 13، العدد السابع، أغسطس 2022، ص 1858.

[2]– المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حماية حقوق الإنسان في العالم الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي، تقرير تركيبي لنتائج الرصد واللقاءات التشاورية الوطنية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، مارس 2022، الرباط، ص 53.

[3]– أميمية بوعديلي، تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار الإداري، مجلة المقالات الدولية، العدد 5، شتنبر 2025، ص 57.

كما أن تعقيد الأنظمة الذكية وغموض آليات اشتغالها قد يعرقل حق الدفاع، إذ يصبح من الصعب على المتقاضين فهم الأسس المعتمدة في اتخاذ القرار أو الطعن في نتائجه. لذلك، يتعين ضمان قابلية القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي للتفسير والمراجعة القضائية.

ومن جهة أخرى، لا ينبغي أن يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى تقويض الدور الإبداعي للقاضي، باعتبار أن العدالة ليست مجرد عملية حسابية أو إحصائية، بل تستلزم فهما إنسانيا للوقائع والظروف الاجتماعية والنفسية المحيطة بكل قضية.

فالخوارزميات، مهما بلغت دقتها، تبقى عاجزة عن استيعاب القيم الإنسانية المرتبطة بالرحمة والإنصاف والتقدير الشخصي، وهو ما يجعل التدخل البشري أمرا ضروريا لضمان تحقيق العدالة الحقيقية.

رغم ما يوفره الذكاء الاصطناعي من سرعة في معالجة المعطيات ودقة في تحليل المعلومات، فإنه يظل نظاما تقنيا خاليا من الإدراك الإنساني والحس الوجداني الذي يميز القاضي البشري. فالذكاء الاصطناعي، مهما بلغت درجة تطوره، لا يمتلك القدرة على استيعاب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والنفسية للنزاع، ولا يستطيع تقدير ظروف الأطراف وملابسات القضايا بما يحقق العدالة في بعدها الأخلاقي والإنساني. وعلى خلاف القاضي الإنسان الذي يستند، إضافة إلى النص القانوني، إلى سلطته التقديرية وقناعته الوجدانية ومبادئ الإنصاف والرحمة، يظل الذكاء الاصطناعي مقيدا بالخوارزميات والبيانات التي برمج على أساسها، مما قد يؤدي إلى إصدار نتائج تفتقر إلى المرونة والعدالة الواقعية. لذلك، فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ينبغي أن يظل في إطار المساعدة التقنية للقاضي دون أن يحل محل السلطة التقديرية والبعد الإنساني اللذين يشكلان جوهر الوظيفة القضائية.

المبحث الثاني: آليات إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي في ضوء التجارب المقارنة

أصبح إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي توجها عالميا يهدف إلى تطوير أداء المؤسسات القضائية وتعزيز جودة الخدمات. غير أن نجاح هذا التحول الرقمي يظل رهينا بتوفير مجموعة من المتطلبات التقنية والتشريعية والبشرية (**المطلب الأول**)، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل مدخلا أساسيا في التجارب القضائية المقارنة، حيث اتجهت العديد من الأنظمة القضائية الحديثة إلى توظيف التقنيات الذكية من أجل تطوير أداء العدالة وتحسين جودة الخدمات القضائية. فقد اعتمدت بعض الدول على أنظمة رقمية ذكية للمساعدة في تدبير الملفات القضائية، وتحليل السوابق والاجتهادات، وتسهيل الولوج إلى المعلومة القانونية، إضافة إلى تنظيم الجلسات عن بُعد والتبليغ الإلكتروني. كما ساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع البت في القضايا

[1] إبراهيم محمد السعدى الشريعي، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي: الفرص والتحديات، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من 17 – 18 يونيو 2023، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، ص 109 – 162.

وتقليص الآجال الإجرائية وتعزيز النجاعة القضائية. غير أن هذه التجارب، رغم أهميتها، ما تزال تؤكد على ضرورة بقاء العنصر البشري حاضرا داخل العملية القضائية، باعتبار أن القاضي الإنسان يظل الأقدر على استحضار البعد الإنساني والأخلاقي عند تطبيق القانون وتحقيق العدالة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: شروط التقاضي الذكي

يقتضي إرساء نظام التقاضي الذكي توافر مجموعة من الشروط القانونية والتقنية والبشرية الكفيلة بضمان حسن تنزيله وفعاليته داخل منظومة العدالة. وفي مقدمة هذه الشروط، ضرورة سن نصوص تشريعية وتنظيمية تؤطر استعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بما يضمن حماية المعطيات الشخصية واحترام مبادئ المحاكمة العادلة والأمن السيبراني (**أولا**)، كما يستلزم الأمر تطوير البنيات التحتية التقنية وتحديث الأنظمة المعلوماتية للمحاكم بما يسمح بتدبير القضايا والخدمات القضائية بشكل رقمي وآمن (**ثانيا**)، ويظل تكوين القضاة وموظفي العدالة ومختلف المهن القانونية والقضائية شرطا أساسيا لمواكبة التحول الرقمي واستيعاب آليات استخدام التقنيات الذكية في العمل القضائي (**ثالثا**)، وإلى جانب ذلك، يقتضي التقاضي الذكي اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تدبير الإجراءات وتحليل المعطيات القانونية (**رابعا**)، مع العمل على توفير خدمات إلكترونية لفائدة المرتفقين تُمكنهم من الولوج السهل والسريع إلى العدالة، بما يعزز النجاعة القضائية ويقرب المرفق القضائي من المواطنين (**خامسا**).

أولا: سن النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي

يفرض التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي ضرورة وضع إطار تشريعي متكامل[1] ينظم استخدام هذه التكنولوجيا داخل المجال القضائي، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق والحريات.

وفي هذا الصدد، يعد الاتحاد الأوروبي من أوائل الفاعلين الدوليين الذين تبنوا إطارا تشريعيا شاملا لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، المتمثل في «قانون الذكاء الاصطناعي» الذي يشكل إحدى أبرز المبادرات القانونية المعاصرة الرامية إلى إرساء قواعد قانونية لتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق مقاربة تقوم أساسا على تقييم المخاطر المحتملة الناجمة عن هذه الأنظمة وآثارها على الأفراد والمجتمع.

ويستند هذا القانون إلى فلسفة تشريعية مفادها أن درجة التدخل القانوني والرقابي ينبغي أن تتناسب مع مستوى الخطر الذي قد يشكله نظام الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات الأساسية، وعلى الأمن والصحة والسلامة العامة. ومن ثمّ، فقد اعتمد المشرع الأوروبي تصنيفا هرميا لأنظمة الذكاء الاصطناعي، يقسمها إلى فئات متعددة بحسب مستوى الخطورة، تشمل: الأنظمة ذات المخاطر غير المقبولة، والأنظمة عالية المخاطر، والأنظمة محدودة المخاطر، فضلًا عن الأنظمة منخفضة المخاطر.

فبالنسبة للأنظمة التي تصنف ضمن فئة «**المخاطر غير المقبولة**»، فقد اتجه القانون إلى حظرها بصورة شبه مطلقة، لكونها تنطوي على تهديد مباشر للقيم الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الأوروبي، ومن ذلك التطبيقات التي تعتمد على

[1]- تقرير موجز حول المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، استراتيجية فعالة وأخلاقية للذكاء الاصطناعي في خدمة مجتمعنا، يومي 1 - 2 يوليوز 2025، الرباط، ص 15 – 16.

التلاعب السلوكي غير المشروع بالأفراد، أو أنظمة التصنيف الاجتماعي التي قد تؤدي إلى التمييز أو الإقصاء، فضلًا عن بعض تقنيات المراقبة البيومترية واسعة النطاق.

أما الأنظمة المصنفة باعتبارها «**عالية المخاطر**»، وهي الفئة الأكثر أهمية من الناحية التنظيمية، فتشمل التطبيقات المستخدمة في قطاعات حساسة كالرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، والعدالة، والبنية التحتية الحيوية، وإنفاذ القانون. وقد أخضعها المشرع الأوروبي[1] لجملة من الالتزامات القانونية الصارمة، من بينها: ضمان جودة البيانات المستخدمة في التدريب، وتوفير مستويات كافية من الشفافية وقابلية التفسير، وإخضاع الأنظمة لتقييمات مطابقة ورقابة مستمرة، فضلا عن ضرورة وجود إشراف بشري فعال يحد من مخاطر القرارات الآلية.

كما يكرس القانون مبدأ الشفافية باعتباره أحد المرتكزات الجوهرية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، إذ يفرض على بعض الأنظمة إعلام المستخدمين بأنهم يتعاملون مع نظام ذكاء اصطناعي، لا سيما في حالات التفاعل مع روبوتات المحادثة أو المحتوى المولد اصطناعيا، وذلك حماية لحق الأفراد في المعرفة ومنعا للتضليل الرقمي.

ومن الناحية القانونية، يعكس هذا التشريع توجها نحو الانتقال من المقاربة التقنية البحتة إلى مقاربة حقوقية وأخلاقية، تسعى إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي من جهة، وضمان حماية الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية من جهة أخرى. كما ينظر إلى هذا القانون باعتباره نموذجا تشريعيا مرجعيا قد يؤثر مستقبلا في العديد من الأنظمة القانونية المقارنة، بالنظر إلى الثقل التنظيمي والتأثير المعياري الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.

ثانيا: تطوير البنيات التحتية التقنية

يتطلب التحول نحو العدالة الذكية توفير بنية تحتية تكنولوجيا[2] متطورة تشمل قواعد بيانات قضائية مؤمنة، وأنظمة معلوماتية متقدمة، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة[3]، فضلا عن حلول الأمن السيبراني لحماية المعطيات القضائية.

علاوة على ذلك، يثير التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إشكالات قانونية معقدة تتعلق بمسألة المسؤولية المدنية والجنائية عن الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، خاصة في الحالات التي تتمتع فيها هذه الأنظمة بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار. فالصعوبة لا تكمن فقط في تحديد الضرر أو إثبات العلاقة السببية، وإنما تمتد أيضا إلى تحديد الشخص المسؤول قانونا، سواء تعلق الأمر بالمبرمج، أو المصنع، أو مزود الخدمة، أو المستخدم النهائي. ومن ثمّ، برز اتجاه فقهي يدعو إلى إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية القانونية بما يتلاءم مع خصوصية الأنظمة الذكية وطبيعتها التقنية المعقدة[4].

---

[1]– عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد خاص، منازعات القانون المدني والأعمال، الجزء الأول، العدد 24، مكتبة دار السلام، 2022، ص 25.

[2]– التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021، ص 39.

[3]– تقرير موجز حول المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 18.

[4]– للمزيد من التوسع، انظر: مُحَمَّد بومديان، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 9 – 10، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، 2020، ص 211 – 221.

ثالثا: تكوين القضاة ومساعدي القضاء

لا يمكن تحقيق التحول الرقمي داخل منظومة العدالة بصورة فعالة دون تأهيل الموارد البشرية العاملة بها، باعتبارها الركيزة الأساسية لإنجاح مختلف مشاريع التحديث القضائي. ويقتضي ذلك اعتماد برامج تكوين وتدريب متخصصة لفائدة القضاة ومساعدي القضاء، تشمل مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والتقنيات الرقمية الحديثة، بما يضمن تطوير الكفاءات المهنية وتعزيز القدرة على التعامل مع الأنظمة القضائية الذكية.

كما يقتضي هذا التحول تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات القضائية والجامعات ومراكز البحث العلمي[1]، بهدف تطوير البحث الأكاديمي والتكوين المتخصص في المجال الرقمي القانوني، وإعداد كفاءات قضائية قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة واستيعاب آثارها القانونية والعملية. ويساهم هذا التعاون كذلك في ترسيخ ثقافة رقمية داخل العدالة، قائمة على الابتكار، وحسن توظيف التكنولوجيا، واحترام الضمانات القانونية وحقوق المتقاضين.

رابعا: تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي

تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي مجموعة من التقنيات والأنظمة المتطورة، من بينها الأنظمة الخبيرة، وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية، وأنظمة التعرف على الكلام، وتحليل البيانات القانونية، فضلا عن تطبيقات التنبؤ بالاتجاهات والأحكام القضائية. وتقوم هذه الأنظمة على معالجة كميات كبيرة من المعطيات القانونية والقضائية، بما يسمح بتوفير دعم تقني متقدم لعمل القضاة ومختلف الفاعلين داخل منظومة العدالة.

وتسهم هذه التطبيقات في الرفع من نجاعة المرفق القضائي من خلال تسريع الإجراءات، وتحسين جودة البحث القانوني والاجتهاد القضائي، وتيسير الولوج إلى المعلومات والوثائق القضائية، فضلا عن تخفيف العبء الإداري والتنظيمي عن القضاة وموظفي المحاكم. كما تساعد على تعزيز دقة معالجة الملفات وتقليص الزمن القضائي، بما ينعكس إيجابًا على فعالية العدالة وجودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

خامسا: توفير الخدمات الإلكترونية للمرتفقين

يشكل تعميم الخدمات القضائية الإلكترونية أحد أبرز تجليات العدالة الرقمية، من خلال تمكين المتقاضين والمهنيين من الولوج إلى مختلف الخدمات القضائية عن بعد، وتتبع مسار القضايا والإجراءات إلكترونيا، فضلا عن إيداع وتبادل الوثائق والمذكرات بطريقة رقمية آمنة وفعالة. ويساهم هذا التحول في تبسيط المساطر القضائية، وتقليص الآجال، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة، بما يكرس مبادئ السرعة والشفافية والنجاعة داخل المرفق القضائي.

غير أن نجاح هذه الخدمات الرقمية يظل مرتبطا بمدى القدرة على تقليص الفجوة الرقمية[2] وضمان الولوج المنصف إلى الوسائل التكنولوجية، خاصة بالنسبة للفئات الهشة وسكان المناطق القروية والنائية. كما يقتضي هذا التحول توفير بنية تحتية رقمية

[1]- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ إحالة ذاتية رقم 78/2024، ص 37.

[2]- سعيد ادعمي وسلمى بوسات، مستقبل الإدارة المغربية في التحولات الرقمية وممكنات الذكاء الاصطناعي، مجلة المعرفة، العدد الخامس والثلاثون، يناير 2026، ص 184 – 185.

ملائِمة، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المتقاضين ومختلف الفاعلين في منظومة العدالة، بما يضمن استفادة الجميع من خدمات العدالة الرقمية على قدم المساواة، دون تمييز أو إقصاء.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي في التجارب القضائية المقارنة

شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الأنظمة القضائية المقارنة، وذلك في إطار السعي إلى تحديث مرفق العدالة وتحسين جودة الخدمات القضائية وتسريع البت في القضايا. وقد اختلفت مستويات توظيف هذه التقنيات من دولة إلى أخرى بحسب الإمكانيات التقنية والإطار القانوني ومدى انفتاح الأنظمة القضائية على الرقمنة، غير أن القاسم المشترك بينها يتمثل في اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لتعزيز النجاعة القضائية، وليس بديلا عن القاضي البشري.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يُعد النظام القضائي من أكثر الأنظمة التي استفادت من التطور التكنولوجي والاعتماد على تحليل البيانات الضخمة والخوارزميات الذكية. وقد برزت عدة برامج تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر المرتبطة بالمتقاضين أو المتهمين، ومن أشهرها نظام «COMPAS» الذي يُستخدم في بعض الولايات لتقييم احتمالات العود إلى الجريمة ومساعدة القضاة في اتخاذ قرارات تتعلق بالإفراج المؤقت أو تحديد العقوبات. كما تم تطوير برامج متقدمة لتحليل السوابق القضائية والتنبؤ بمآلات النزاعات، الأمر الذي يساعد المحامين والقضاة على فهم الاتجاهات القضائية واستخلاص الحلول القانونية الأكثر احتمالًا.

ورغم ما حققته هذه التقنيات من سرعة في معالجة المعطيات القانونية، فقد أثارت نقاشا واسعا حول مدى حياد الخوارزميات واحتمال تأثرها بالتمييز أو الانحياز[1]، خاصة عندما تعتمد على بيانات سابقة قد تعكس اختلالات اجتماعية أو عرقية. لذلك، اتجه الفقه والقضاء الأمريكي إلى التأكيد على ضرورة إخضاع هذه الأنظمة للرقابة البشرية وضمان احترام حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

أما الصين، فقد قدمت تجربة متقدمة وفريدة في مجال العدالة الرقمية من خلال إنشاء ما يعرف بـ «محاكم الإنترنت»، وهي محاكم متخصصة في النزاعات الإلكترونية والتجارية المرتبطة بالفضاء الرقمي. وتتميز هذه المحاكم بإمكانية رفع الدعاوى وتبادل المذكرات وعقد الجلسات وإصدار الأحكام عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف. كما استعانت الصين بقضاة افتراضيين يعتمدون على الذكاء الاصطناعي للإجابة عن بعض الاستفسارات القانونية وتوجيه المتقاضين وتدبير الإجراءات البسيطة[2].

وقد ساهمت هذه التجربة في تقليص مدة البت في القضايا وتخفيف العبء عن المحاكم التقليدية، خاصة مع الارتفاع الكبير

[1]– حسن طارق، الوساطة المؤسساتية بين الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي، مقتطف من كلمة وسيط المملكة بمناسبة اليوم الدراسي المنظم بشراكة بين وسيط المملكة ومختبر الأبحاث حول الديمقراطية المقارن، بكلية الحقوق – جامعة الحسن الأول / سطات، بتاريخ 18 يونيو 2025، ص 4.

[2]– لبنى عبد الحسين السعيدي وجليل حسن الساعدي، التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي القاضي الذكي نموذجا، دراسة في القانونيين الأمريكي والصيني، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2022، ص 157.

للنزاعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية والجرائم الرقمية. غير أن هذه التجربة أثارت بدورها تساؤلات قانونية وأخلاقية حول حدود تدخل الآلة في الوظيفة القضائية، ومدى إمكانية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مسائل تتطلب سلطة تقديرية وفهمًا إنسانيًا للوقائع والظروف الاجتماعية.

وفي بريطانيا، اتخذ توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية طابعا أكثر تحفظا، حيث ركزت السلطات القضائية على استخدامه كوسيلة دعم ومساعدة دون المساس بالدور الجوهري للقاضي. فقد تم السماح باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنجاز بعض الأعمال التقنية، مثل تحليل الوثائق القانونية، وتصنيف الملفات، والمساعدة في صياغة الآراء القانونية والأبحاث القضائية. كما تستعين بعض المؤسسات القانونية البريطانية ببرامج ذكية قادرة على البحث السريع داخل السوابق القضائية واقتراح الحلول القانونية المحتملة[1].

إلا أن القضاء البريطاني شدد على ضرورة الإبقاء على القرار القضائي النهائي بيد القاضي البشري، باعتبار أن العدالة لا يمكن أن تُختزل في معالجة تقنية للمعطيات فقط، بل تتطلب تقديرا إنسانيا يستحضر مجموعة من المبادئ وعلى رأسها مبدأ الإنصاف. ويعكس هذا التوجه حرص بريطانيا على تحقيق التوازن بين الاستفادة من التطور التكنولوجي وحماية الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة[2].

وعلى المستوى العربي، تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز النماذج الرائدة في مجال العدالة الذكية، حيث تبنت استراتيجية متقدمة لرقمنة المرفق القضائي واعتماد الحلول الرقمية في مختلف مراحل التقاضي. فقد عملت المحاكم الإماراتية على تطوير منصات إلكترونية لتسجيل الدعاوى وتتبع الملفات وعقد الجلسات عن بعد، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية وتوجيه المتقاضين والإجابة عن الاستفسارات القانونية عبر المساعدات الذكية. كما أطلقت الإمارات عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز مفهوم «**المحكمة الذكية**» وتحسين جودة الخدمات القضائية وتقليص الزمن القضائي، وهو ما ساهم في تسهيل ولوج المواطنين والمستثمرين إلى العدالة. وتُظهر هذه التجربة كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشكل وسيلة فعالة لتطوير الإدارة القضائية وتحقيق النجاعة والشفافية، مع الحفاظ على الرقابة القضائية البشرية في اتخاذ الأحكام[3].

أما دولة قطر[4]، فقد اتجهت بدورها نحو تطوير منظومتها القضائية الرقمية من خلال إدماج التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة. وقد تم إنشاء لجان ومراكز متخصصة تهدف إلى دراسة سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين

---

[1]- مرجع نفسه، ص 160.

[2]- للمزيد من التوسع، انظر: المحاكم البريطانية تستخدم الذكاء الاصطناعي بشروط، مقال منشور على الرابط الاتي: www.economy-today.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 21 يوليوز 2026، على الساعة 19:22.

[3]- أحمد ماجد، الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الأول 2018، ص 9 – 10.

[4]- للمزيد من التوسع، انظر، فاطمة عبد العزيز وحسن احمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، يناير 2023، ص 32 – 33.

الأداء القضائي وتطوير الخدمات القانونية الإلكترونية. كما تسعى قطر إلى تعزيز استخدام الأنظمة الذكية في تدبير الملفات القضائية وتحليل البيانات والإجراءات الإدارية، بما يساهم في تسريع الفصل في القضايا وتحسين جودة الأحكام القضائية. وتعكس هذه المبادرات وعيا متزايدا لدى الأنظمة القضائية العربية بأهمية التحول الرقمي وضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، خاصة في ظل تزايد حجم القضايا وتعقد المعاملات القانونية والاقتصادية[1].

ويشهد المغرب خلال السنوات الأخيرة تحولا رقميا متسارعا في مختلف القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع العدالة، حيث أصبح إدماج التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي ضمن أولويات إصلاح المنظومة القضائية. ويأتي هذا التوجه في إطار السعي إلى تحديث الإدارة القضائية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين، وتسهيل الولوج إلى العدالة، بما ينسجم مع متطلبات الحكامة الجيدة والتحول الرقمي الذي تعرفه الدولة المغربية.

وقد عملت وزارة العدل على إطلاق مجموعة من المشاريع والمنصات الرقمية التي تهدف إلى رقمنة المساطر القضائية والإدارية، وتبسيط الإجراءات، وتقليص آجال معالجة الملفات والقضايا. ومن أبرز هذه المبادرات تطوير منصات إلكترونية لتبادل الوثائق والمعطيات بين مختلف المتدخلين في العدالة، إضافة إلى توفير خدمات رقمية لفائدة المواطنين والمهنيين. وقد أكدت وزارة العدل، خلال مشاركتها في معرض «**GITEX AFRICA 2025**» ، التزامها ببناء عدالة رقمية تعتمد على الحلول الذكية وتواكب التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة عدة تطبيقات ومنصات رقمية، من بينها منصة SIAA الخاصة بتدبير الوثائق العدلية، والتي تهدف إلى رقمنة المعاملات المرتبطة بعقود الزواج والطلاق والعقارات والوصايا وغيرها من الوثائق العدلية. كما تم تطوير خدمات إلكترونية مثل طلب السجل العدلي عن بعد، وتتبع الملفات القضائية، وتبادل المذكرات والوثائق إلكترونيا بين المحاكم والمحامين والمفوضين القضائيين. وقد ساهمت هذه الخدمات في تسهيل الولوج إلى العدالة وتقليص الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية، بالموازاة مع ذلك تشتغل الوزارة المذكورة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) على مجموعة من المشاريع المحورية لدعم التحول الرقمي لمنظومة العدالة[2].

كما عرف القضاء المغربي اعتماد آليات المحاكمة عن بعد، خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19، حيث تم اللجوء إلى الوسائل الرقمية لعقد الجلسات عن بعد وضمان استمرارية المرفق القضائي. وقد شكلت هذه التجربة خطوة مهمة نحو ترسيخ العدالة الرقمية وإبراز أهمية التكنولوجيا الحديثة في تدبير القضايا القضائية. وأسهمت هذه التجربة في تقليص تكاليف التنقل وتسريع البت في بعض القضايا، مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

[1]- عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية: الآفاق والتحديات، المجلة الدولية للقانون، المجلد 10، العدد الأول، دار النشر، جامعة قطر، 2012، ص 244.

[2]- وزارة العدل، مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية 2026، منشور عبر الموقع الالكتروني https://lof.finances.gov.ma، ص 8، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 يوليوز 2026، على الساعة 21:33.

وعلى مستوى الذكاء الاصطناعي، يسعى المغرب إلى إدماج التقنيات الذكية في تدبير المنظومة القضائية وتحليل البيانات القانونية والقضائية، بما يسمح بتحسين النجاعة القضائية. كما يتم العمل على تطوير أدوات رقمية قادرة على تحليل المعطيات القضائية واستخراج الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بسير القضايا.

وبذلك، يتضح أن المغرب يسير بخطوات متدرجة نحو بناء منظومة عدالة رقمية حديثة تعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مع الحرص على الحفاظ على الضمانات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالعمل القضائي. ورغم أن التجربة المغربية لا تزال في طور التطوير مقارنة ببعض التجارب الدولية الرائدة المشار إلها أعلاه، فإنها تعكس إرادة حقيقية لتحديث مرفق العدالة وجعله أكثر فعالية وشفافية واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي.

ومن خلال استعراض هذه التجارب المقارنة، يتبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرا أساسيا في تحديث العدالة المعاصرة، حيث ساهم في تحسين سرعة الإجراءات القضائية وتسهيل الوصول إلى الخدمات القانونية وتعزيز فعالية الإدارة القضائية. غير أن هذه التجارب تؤكد في الوقت ذاته أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل القاضي البشري بشكل كامل، لأن الوظيفة القضائية ترتبط بعناصر إنسانية وأخلاقية تتجاوز مجرد التحليل التقني للمعطيات.

لذلك، فإن الاتجاه الغالب في مختلف الأنظمة القضائية يقوم على اعتماد الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة للقضاء، مع ضرورة وضع إطار قانوني وأخلاقي يضمن حماية الحقوق والحريات واحترام مبادئ العدالة والشفافية وعدم التمييز.

خاتمة:

إن التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر أفرزت واقعا قانونيا وقضائيا جديدا، أصبحت معه تقنيات الذكاء الاصطناعي تحتل مكانة متقدمة داخل منظومة العدالة، باعتبارها أداة قادرة على تطوير الأداء القضائي، وتحسين جودة الخدمات، وتسريع معالجة القضايا، وتعزيز النجاعة القضائية. وقد أظهرت التجارب المقارنة أن الأنظمة القضائية الحديثة تتجه بشكل متزايد نحو توظيف الحلول الذكية في تدبير المرفق القضائي، بما ينسجم مع متطلبات الحكامة الرقمية وتحديث الإدارة القضائية.

غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي لا يخلو من تحديات قانونية وأخلاقية عميقة، ترتبط أساسا بحماية حقوق الإنسان، وضمان الشفافية، ومنع التحيز الخوارزمي، وصيانة الحق في المحاكمة العادلة. فالقضاء، وإن كان يستفيد من التطور التكنولوجي، يظل وظيفة إنسانية ذات طبيعة خاصة، تقوم على سلطة القاضي التقديرية وعلى استحضار قيم الإنصاف والعدالة والكرامة الإنسانية، وهي عناصر يصعب اختزالها في منطق الخوارزميات والمعالجة التقنية للبيانات.

ومن ثم، فإن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره بديلا عن القاضي البشري، وإنما كوسيلة تقنية مساعدة تُسهم في دعم العمل القضائي وتطوير آلياته، مع ضرورة الإبقاء على الرقابة البشرية في مختلف مراحل اتخاذ القرار القضائي. فمهما بلغت دقة الأنظمة الذكية، فإنها تظل عاجزة عن استيعاب التعقيد الإنساني والاجتماعي والنفسي الذي يميز النزاعات القضائية، كما أنها لا تمتلك القدرة على ممارسة السلطة التقديرية التي تشكل جوهر الوظيفة القضائية.

وعليه، فإن نجاح مشروع العدالة الذكية يظل رهينا بإرساء إطار قانوني وأخلاقي متكامل يضمن التوازن بين متطلبات الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق والحريات الأساسية، من خلال تكريس مبادئ الشفافية، والمساءلة، وعدم التمييز، وحماية المعطيات الشخصية، وقابلية القرارات الخوارزمية للتفسير والمراجعة القضائية. كما يقتضي هذا التحول تعزيز البنيات التحتية الرقمية، وتطوير الأمن السيبراني، وتأهيل الموارد البشرية القضائية والقانونية بما يسمح بمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

وفي السياق المغربي، يشكل التوجه نحو رقمنة العدالة واعتماد الحلول الذكية خطوة مهمة في مسار تحديث المنظومة القضائية وتقريب العدالة من المرتفقين، غير أن هذا المسار يقتضي مواصلة الإصلاحات التشريعية والتقنية والمؤسساتية الكفيلة بضمان عدالة رقمية فعالة وآمنة ومنصفة. فالتحدي الحقيقي لا يكمن فقط في إدخال التكنولوجيا إلى القضاء، وإنما في بناء نموذج للعدالة الذكية يوفق بين التطور التقني والبعد الإنساني، ويجعل من التكنولوجيا وسيلة لخدمة العدالة لا بديلا عن قيمها ومبادئها الأساسية.